محققاً أعلى معدل منذ 2015

«الوطني»: الائتمان المحلي يحقق نمواً سنوياً 6.3 في المئة خلال 2021

استقرار الائتمان المقدم للقطاع الاعمال للربع الثاني على التوالي بنمو 1.4 %

استقرار ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية في الربع الأخير من العام

رسم بياني يوضح نمو الائتمان المحلي

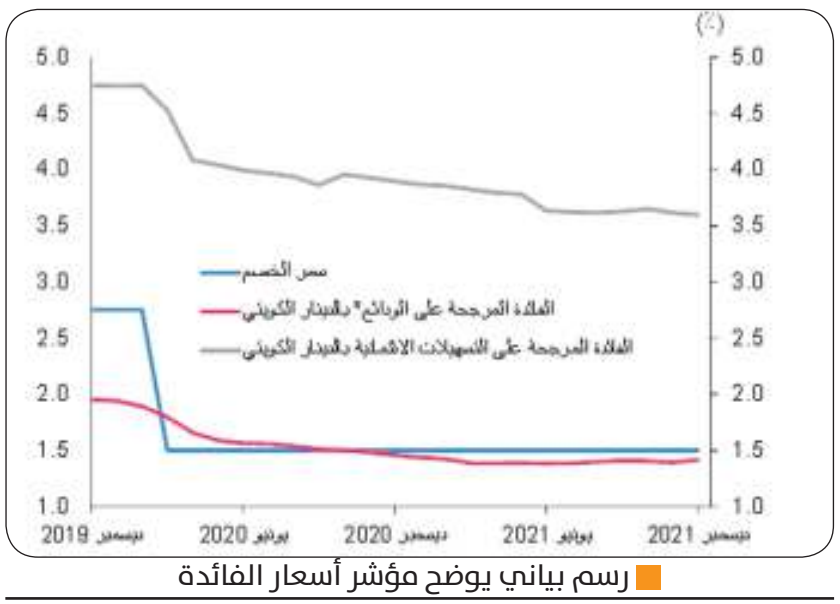

رسم بياني يوضح مؤشر أسعار الفائدة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن الائتمان المحلي أنهى العام بأداء قوي نسبياً، وسجل نمواً بنسبة 1.6 % على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من عام 2021، ليسجل بذلك نمواً سنوياً بنسبة 6.3 % للعام بأكمله، مما يعد أعلى معدلات النمو المسجلة منذ عام 2015. وللربع السادس على التوالي، كان الإقراض الشخصي هو المحرك الرئيسي للنمو، في حين ظلت وتيرة تعافي الإقراض المقدم لقطاع الأعمال ضعيفة.

وظل الائتمان المقدم لقطاع الاعمال مستقراً للربع الثاني على التوالي، ليرتفع بنسبة 1.4 % للعام بأكمله. وعلى الرغم من أن الصدمة الناجمة عن الجائحة ظلت تلقي بظلالها على نمو الائتمان المقدم لقطاع الاعمال، إلا أن تزايد عمليات السداد وشطب القروض كانت أيضاً من العوامل التي لعبت دوراً في التأثير سلباً على اتجاهات الائتمان المقدم لقطاع الاعمال في عام 2021. كما أن أداء القطاعات المختلفة شهد تبايناً كبيراً مع استمرار قطاعي التجارة والانشاء في تسجيل أضعف أداء للعام الثاني على التوالي، بتراجعهما بنسبة 10 % و9 % على أساس سنوي على التوالي. وفي المقابل، كان نمو الائتمان المقدم لقطاعي الصناعة (16+ % على أساس سنوي) والنفط / الغاز (+ 14 % على أساس سنوي) قوياً للغاية. ونما الائتمان الممنوح للقطاع العقاري، والذي يعد أكبر عناصر الائتمان المقدم لقطاع الاعمال باستحواذه على حصة بنسبة 43 %، بنسبة قدرها 1 % فقط في عام 2021، وهو النمو الأضعف منذ خمس سنوات.

من جهة أخرى، استمر زخم الائتمان الشخصي، وذلك على الرغم من تراجع النمو مقارنة بالربع الثالث من عام 2021، حيث أنهى العام مسجلاً نمواً بنسبة 13.3 % على أساس سنوي، فيما يعد أسرع وتيرة نمو على أساس سنوي منذ عام 2013. ويعزى هذا الأداء القوي لتزايد القروض الاستهلاكية والقروض السكنية نظراً لنمو هما بنحو 15 % و13 % على التوالي. وكان تأجيل سداد مدفوعات أقساط القروض الشخصية للمواطنين الكويتيين لمدة ستة أشهر (الذي انتهت مهلته في الربع الرابع من عام 2021) واستمرار تزايد الطلب وارتفاع تقييمات العقارات السكنية، والنمو القوي الذي سجله الإنفاق الاستهلاكي تعتبر من أهم العوامل التي أدت لوصول معدل نمو الائتمان الشخصي لمعدلات قياسية لم نشهدها منذ سنوات عديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعزز نمو الائتمان في عام 2021 على خلفية تزايد نمو الائتمان لشراء الأوراق المالية، والذي نما بنسبة 9 % (بعد اتخاذه لاتجاه هبوطي في السنوات الخمس السابقة) بدعم من المكاسب التي سجلها مؤشر السوق العام لبورصة الكويت وبنسبة 26 %.

وبالنسبة لعام 2022، سيتلقى نمو الائتمان المزيد من الدعم بفضل عودة الأنشطة الاقتصادية إلى مستوياتها الاعتيادية على خلفية تسارع وتيرة طرح برامج اللقاحات ومواصلة تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة. ويبقى تساؤل ما إذا كان عام 2022 سيكون "عام نهاية الجائحة"، إلا أنه في كافة الحالات كان اضطراب الأنشطة الاقتصادية أقل بصفة عامة مع كل موجة عدوى لاحقة، مما يعتبر مؤشراً جيداً للنمو الاقتصادي والائتماني في عام 2022.

وفي ظل ارتفاع أسعار النفط ونمو الاقتصاد غير النفطي بوتيرة قوية، من المقرر أن يتلقى الائتمان المقدم لقطاع الأعمال المزيد من الدعم بفضل تسارع وتيرة اسناد المشاريع والطلب المكبوت على الإنفاق الرأسمالي نظراً لقيام الشركات بخفض النفقات الرأسمالية منذ تفشي الجائحة. أما بالنسبة للائتمان الشخصي، فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو (إلا أنه سيظل قوياً نسبياً) بسبب انتهاء برامج تأجيل سداد أقساط القروض، وهو الاجراء الذي ساهم في تعزيز النمو بقوة على مدار العامين الماضيين. من جهة أخرى، فإن إقرار قانون الرهن العقاري سيعتبر نقطة تحول جوهرية، مما سيوفر إمكانات نمو هائلة للبنوك نظراً لقوة الطلب.

تراجع ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية

استمر تباطؤ وتيرة نمو الودائع المحلية، إذ تراجعت بنسبة 1.6 % في عام 2021. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن الودائع الحكومية انخفضت بنسبة 7.2 % (571 مليون دينار كويتي) في عام 2021 فيما يعزى على الأرجح إلى مشاكل السيولة التي تواجه الحكومة. ولم تشهد ودائع القطاع الخاص نمواً يذكر في الربع الرابع من عام 2021 بصفة عامة، لتنهي العام مسجلة انخفاضاً هامشياً (بنسبة 0.4 %).

وبالنظر إلى توزيع ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي، نلحظ نمو الودائع تحت الطلب وودائع الادخار بنحو 5 % في عام 2021، في حين تراجعت الودائع لأجل الأكثر تكلفة بنسبة 6.4 %. وعلى الرغم من أن تلك الظروف ما زالت تعتبر مواتية للبنوك، إلا أن هذا الأداء يكشف عن تباطؤ حاد مقارنة بعام 2020 الذي شهد ارتفاع الودائع تحت الطلب وودائع الادخار بنسبة 24 %، في حين تراجعت الودائع لأجل بنسبة 8 %. وكان للانخفاض القياسي لأسعار الفائدة (تخلص البنوك من الودائع المؤسسية باهظة التكاليف لدعم الهوامش وكذلك مواجهة المودعين لانخفاض تكلفة الفرص البديلة من خلال الاحتفاظ بالأموال في الودائع تحت الطلب وودائع الادخار)، وتأجيل سداد أقساط القروض الشخصية، هما أبرز المحركات الرئيسية التي ساهمت في تغيير توزيع ودائع القطاع الخاص على مدار العامين الماضيين.

وأدى تراجع معدل نمو الودائع المحلية خلال العام الماضي إلى زيادة نسبة القروض المحلية إلى الودائع، والتي وصلت إلى 95 % في عام 2021 مقابل 88 % قبل عام واحد، مما يعكس حالة التراجع البسيط في توفر السيولة.

توقعات بهدوء وتيرة نمو الائتمان الشخصي مع انتهاء برامج تأجيل سداد أقساط القروض

ثبات أسعار الفائدة وتوقعات بارتفاعها

أبقى بنك الكويت المركزي على سعر الخصم عند مستوى 1.5 % منذ مارس 2020، إلا أنه قد يبدأ في رفعه في عام 2022 (وليس بالضرورة أن يقتفي أثر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خطوة بخطوة) نظراً لأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيرفع أسعار الفائدة عدة مرات على مدار العام. إلا انه نظراً للتراجع البسيط في توفر السيولة، بدأت أسعار الفائدة (المتوسط المرجح وفقاً لحسابات بنك الكويت المركزي) على الودائع المقومة بالدينار الكويتي تدريجياً بالفعل في اتخاذ اتجاه صعودي في الأشهر القليلة الماضية بعد ان وصلت إلى أدنى مستوياتها.

تشمل التمويل والاستشارات والتقييم العقاري

«KIB» يطرح خدمات عقارية متكاملة عبر النافذة الواحدة

بإرث يمتد لأكثر من أربعة عقود في المجال العقاري، والتي تبلورت معه خبرة ومعرفة تقنية واسعة وشاملة، يواصل بنك الكويت الدولي (KIB) تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات العقارية لعملائه، وذلك من خلال الإدارة العقارية في البنك، والتي تمثل نافذة واحدة متعددة الأقسام تشمل كل من قسم التمويل العقاري، والاستشارات العقارية، والتقييم العقاري، كذلك إدارة أملاك الغير.

هذا ويقوم KIB عبر إدارته العقارية بتوفير الحلول العقارية لكل من الأفراد والشركات، وبما يخص كافة أنواع العقارات، من سكن خاص ومباني استثمارية ومجمعات تجارية، وفنادق، إلى المستشفيات، والمدارس، والمصانع أيضاً. وتتمثل تلك الحلول، أولاً، في خدمات التمويل الإسلامي لكافة الاحتياجات العقارية بواسطة منتجات متعددة، منها المرابحة والإجارة وغيرها، كذلك، خدمات التقييم العقاري، والتي تشمل تقييم جميع أنواع العقارات، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وتحديد الإيجارات الاقتصادية للوحدات العقارية، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ المشاريع الإنشائية العقارية ومراحل إنجازها.

ومن بين الخدمات الإضافية التي يوفرها قسم التقييم العقاري، إعداد تقرير دليل البناء الهندسي والمساهمة في إعداد التقرير العقاري السنوي بمختلف مناطق الكويت، حيث يعتبر قسم التقييم العقاري في KIB مرجعاً رئيسياً لأكثر من جهة حكومية ومؤسسات مصرفية وشركات استثمارية وعقارية، وذلك بفضل خبرة البنك الطويلة في ذلك المجال منذ نشأته عام 1973 تحت اسم "البنك العقاري الكويتي".

كما أشار العبد الهادي إلى الخدمات الاستشارية العقارية التي يقدمها البنك لتوجيه استثمارات عملاءه لأفضل الفرص في ظل اتجاهات السوق المحلية المتغيرة، منوهاً إلى الخبرة الوافرة التي يتمتع بها البنك، والتي تمكنه من التنبؤ بتلك التغيرات والاستجابة لها بشكل سريع وفعال، كما أن لديه ما يكفي من الموارد والأدوات لمساندة كافة شرائح العملاء فيما يتعلق بخططهم العقارية.

أما بالنسبة لواحدة من أبرز الحلول التي يقدما البنك ضمن إدارته العقارية وينفرد بها، وهي خدمات إدارة أملاك الغير، أفاد العبد الهادي بأنها طورت على مدار 45 عاماً لتشمل اليوم جوانب متعددة تلبي جميع احتياجات أصحاب العقار، من بينها تحصيل الإيجارات، والتسويق للوحدات السكنية والتجارية، وتوفير خدمات الصيانة الطارئة والدورية، مع متابعة حثيثة للقضايا وحل المشاكل والنزاعات القانونية، علاوة على إعداد التقارير والبيانات للملاك، وإجراء المزادات العلنية بناءً على رغبة العميل.

مضيفاً أن مع زيادة عدد العقارات وعدم قدرة أصحابها على التفرغ لمتابعتها وصيانتها في ظل نمط الحياة المتسارع، أصبحت هناك حاجة ملحة لوجود جهة موثوقة ومتمكنة تزيل عن كاهلهم هذا العبء، مثل قسم إدارة أملاك الغير في الإدارة العقارية بـ KIB. كما شدد العبد الهادي في ختام تصريحه على حرص KIB بالتعامل بمنتهى المصداقية والشفافية أثناء فترة إدارة العقار، والحفاظ على ممتلكات العملاء من حيث القيمة السوقية للعقار وتسجيل نسبة إشغال عالية ومستدامة، ما جعله يحافظ على مكانته الريادية في السوق العقاري، موسعاً بذلك قاعدة عملاءه من أفراد ومؤسسات.

جاسم العبد الهادي

«الخطوط الكويتية» تحصل على تجديد شهادة «IOSA» من «ياتا»

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن حصولها على تجديد شهادة تدقيق السلامة التشغيلية (IOSA) من الاتحاد الدولي للنقل الجوي (ياتا) والخاصة بتدقيق إدارة التشغيل وأنظمة التحكم في شركات الطيران، حيث تقوم الخطوط الجوية الكويتية بتكوين لجنة مكونة من 5 دوائر تشغيلية وهي دائرة السلامة التشغيلية والطوارئ ودائرة العمليات ودائرة الهندسة ودائرة الخدمات الأرضية والشحن ودائرة الأمن، تعمل على تنفيذ هذا التدقيق وتطبيقه وفقا لمعايير الاتحاد الدولي للنقل الجوي.

وأضافت الشركة في بيان صحافي بأن دائرة السلامة التشغيلية والطوارئ قامت بإدارة هذا التدقيق بكل كفاءة ومهنية عالية، مشيرة إلى أنها تحرص بشكل دؤوب على تحسين منظومتها التشغيلية وتطويرها بشكل متواصل بما يتناسب مع معايير السلامة العالمية والخاصة بشركات الطيران والنقل الجوي.

وأكدت الخطوط الجوية الكويتية على أنها تولي اهتماماً بالغاً بسلامة وأمن طائراتها وركابها الكرام وتحرص على إجراء الفحوصات والصيانة الشاملة بشكل دوري لطائراتها سواء على الامور الخاصة بالصيانة داخل الطائرة أو خارجها، حيث تأتي السلامة ضمن الأهداف الاساسية في جميع عمليات الخطوط الجوية الكويتية وخدماتها التي تقدمها للمسافرين، لافتة إلى أنها ملتزمة باستمرار بالحفاظ على معايير السلامة وتحسينها على جميع المستويات وتطويرها لتواكب المعايير العالمية الخاصة بقطاع الطيران التجاري.

الجدير بالذكر أن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (ياتا) قام بإطلاق هذا التدقيق منذ العام 2005 حيث تقوم (ياتا) كل عامين بإرسال لجنة متخصصة تعمل على تدقيق سلامة وأمن العمليات التشغيلية في شركات الطيران وذلك لإستخراج شهادة تدقيق السلامة التشغيلية (IOSA) لشركات الطيران.

احتفالا بالأعياد الوطنية

«التجاري» يزين مبناه بلوحات تراثية

قام البنك التجاري الكويتي، بمناسبة مرور 62 عاماً على ذكرى الاستقلال، و 32 عاماً على ذكرى تحرير الكويت، بتزيين وإضاءة المبنى الرئيسي بلوحات فنية مختارة من رزنامته السنوية يعلوها علم الكويت، ويأتي هذا الاحتفال كتقليد سنوي يحرص التجاري على القيام به تعبيراً عن روح الانتماء والوفاء للكويت. وبهذه المناسبة، قالت نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي أماني الورع: «في فبراير من كل عام ترتدي البلاد ثوب الفرح والسرور إيذاناً ببدء الاحتفالات الخاصة بالأعياد الوطنية، ويحرص التجاري على المشاركة في هذه الاحتفالات، وتتجلى هذه المشاركة بعدة طرق، منها تزيين مبناه الرئيسي وفروعه المنتشرة في الكويت ببعض الصور واللوحات الفنية التراثية والأعلام الوطنية بشكل يعكس فرحة الكويت وشعبها بهذه المناسبة الوطنية الغالية على قلوبنا جميعاً». وبينت أماني الورع أن تزيين مبنى التجاري هذا العام جاء بشكل مبتكر وبإطلالة وزينة جذابة تعبر عن معاني الاحتفال بالعيد الوطني، من خلال صور حية من التراث الكويتي تعكس مظاهر التلاحم والتكاتف والفرحة بين أفراد المجتمع يتخللها أعلام الكويت والأضواء، مضيفة أن مظاهر تزيين البنك لهذا العام حازت على إعجاب الجمهور وتجلى هذا من خلال التعليقات التي تم تدوينها على صفحات البنك بالعديد من مواقع التواصل الاجتماعي.

وكشفت أماني الورع أن البنك قد دأب على الاحتفال بهذه المناسبة الوطنية مع موظفيه، وكذلك من خلال برنامج اجتماعي يتزامن مع هذه المناسبة، يشتمل على العديد من الفعاليات والنشاطات والمبادرات الإنسانية ذات الطابع الوطني يكون القاسم المشترك فيها هو المشاركة الفاعلة في كل ما يهم المجتمع ويهدف إلى تعزيز روح الانتماء وحب الوطن.